الباب الأول

قضايا فى علم اجتماع التنمية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

التفرقة بين التنمية والنمو

قد يبدو من السهل إقامة التفرقة بين التنمية والنمو، فالأدبيات تزخر بعناصر كثيرة من التفرقة أهمها أن" النمو" يشير إلى التطور الذاتى الطبيعى أو التلقائى، كما لو أن هناك عمليات موضوعية تتحرك من تلقاء نفسها. إلا أن هذه العمليات قد تعترضها صعوبات،عندئذ، يتدخل المرء لإزالة هذه العقبات حتى يستعيد "النمو" سياقه الطبيعى[1].

معنى هذا طبقًا لمفهوم "النمو" أن هناك وضع قائم، معطى، السياق الطبيعى لهذا الوضع أن يتحرك أو ينمو بصورة طبيعية، تدريجية.

أما التنمية كمفهوم، فهى لا تسلم بذلك الوضع القائم أو المعطى، فهى تستهدف تغييره فى الأساس أى تغيير علاقاته البنيوية، نظرا لأن هذا الوضع القائم نفسه لا ينتج إلا تخلفًا.

فى ضوء هذا الفارق الأساسى بين مفهوم "النمو" و"التنمية" تتضح الفوارق الأخرى التى تتصل بالطابع الكمى للنمو فى مقابل الطابع الكيفى للتنمية. النمو يرتبط بالحفاظ على الأوضاع الاجتماعية السائدة، أنه يستهدف إحداث تغييرات كمية بشأنها. ربما أتخذ مفهوم "النمو" أبعادًا جديدة مع العولمة.. أعنى أن السياق الطبيعى للنمو أصبح يتطلب إزالة عقبات من نوع جديد لم تكن قائمة فى السابق، فالنمو كما تطرحه العولمة لا يجرى فى إطار الاقتصاد القومى بل على النقيض تمثل القومية عقبة فى طريق النمو وتحديدًا الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فالمطلوب إزالة الكثير من هذه الوظائف هذا بالإضافة إلى ضرورة التخلى عن الثقافة والهوية القومية تحت دعوى أن العالم قد أصبح وحدة واحدة أو هو فى الطريق إلى أن يشكل هذه الوحدة بواسطة قوى العولمة

التى تستهدف تعميق الاندماج والترابط والاتصال ومن ثم التماثل وهى أمـــور حتمية مفروضة من قبل علاقات السوق التى هى فى الطريـــق إلـــى تجـــاوز الإطارات القومية التى تتواجد بها الكيانات الاقتصادية[٢].

ما يهمنا من عرض هذه النقطة أن مفهوم "النمو" بالمعنى الذى تطرحه قوى العولمة يتطلب قدر هائل من التدخل إذا كان الأمر يتصل بالتنميـــة بـــالمعنى المتعارف عليه سابقًا أى إحداث تغييرات جوهرية فى قوى وعلاقات الإنتـــاج تتصل بإحلال طبقة محل طبقة أخرى لمنع الإستغلال الـــداخلى والخـــارجى للنهوض بالاقتصاد القومى.

لكن مع العولمة بدا الأمر مختلفًا، إذ تطرح قوى العولمة وضعًا من خلالـــه يفقد الإطار القومى كيانه الخاص ليصبح جزءًا من كل أكبر وطبيعى أن يتمثل الجزء خصائص الكل اقتصادًا وسياسة وثقافة.

إذا كان الأمر كذلك، فالسؤال المطروح الآن: ما المعنى الذى تنطوى عليه التنمية فى ظل أوضاع العولمة؟ فى تصور الباحث تقتضى التنمية فـــى ظـــل العولمة تحالف ديمقراطى واسع من مختلف الطبقات الاجتماعيـــة لمواجهـــة خطر مشترك يتمثل فى قوى العولمة التى تهدد بإبتلاع الكيان القومى الخاص. إلا أن هذا لا يعنى أن التحالف يستهدف الحفاظ على الهوية على نحو يـــؤدى إلى العزلة والإنغلاق، لكن على نحو يتعامل مع قوى العولمة بندية وتكـــافؤ. الأمر الذى يعنى تشكيل بنية من خلال التحالف الديمقراطى الواســـع يمكنهـــا إمتصاص الميزات والفرص التى تنطوى عليها العولمة.

نستكمل الآن العرض الخاص بإشـــكالية التفرقـــة بـــين التنميـــة والنمـــو فالمفهومات السابقة عن التنمية لازالت تحتفظ بشيء من الأصالة طالما تؤكـــد أن إشكالية التنمية تتمثل فى إرساء القاعدة الماديـــة التكنيكيـــة، والإســـتقلال بالسوق الداخلية وإتساع نطاق التحالفات السياسية بين مختلف الطبقات.

أما العناصر غير الأصيلة فى تحديد مفهوم التنمية هى الإعتقاد بأن التنميـــة

فى حالة البلدان النامية تترادف مع فكرة بناء الإشتراكية والإعتقاد أن الأخيرة تتحقق بمجرد الملكية العامة لوسائل الإنتاج. فى كتابه "العالم الثالث ونمو التخلف "يفرق" محمود عبدالمولى"[٣] بين مفهومى "التنمية" و"النمو" بقوله: "أن المساواة فى فرص الحياة وتوسيع هذه الفرص يشكلان المضمون المحدد لمفهوم التنمية وهو ما ينطوى عليه مفهوم التحرر الإنسانى. من هنا فالتنمية والتحرر مصطلحان أو مفهومان لنفس المضمون وكلاهما يعنى الأخر ويشير وينطوى على إزاحة الإستغلال بكل صوره وكل مستوياته وكلاهما أيضًا يشترط وينطوى على تفجير كل الإمكانيات البشرية الكامنة للإنتاج والخلق والإشباع".

بهذا المعنى يختلف مفهوم "التنمية" عن "النمو"، فهذا المفهوم الذىّ يمكن أن يكون فقط كميًا وتراكميًا ولايشترط المساواة بل أنه يمكن أن ينطوى على الإستغلال، كما يمكن للنمو بهذا المعنى أن يكون غير متوازن ". من هنا نلاحظ أن التنمية بمعناها التحررى تنطوى على التوازن والشمول والمساواة".

قد يبدو من التفرقة بين "التنمية" و"النمو" أن المفهوم الأول يراعى مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. الأمر الذى يعنى أن التنمية بالضرورة مفهوم مركب يحتوى بداخله على صنع مشروع إجتماعى تحررى من خلاله يمكن للمجتمع أن يهيمن على مصيره، بينما مفهوم "النمو" مفهوم إقتصادى/ تكنولوجى يختزل العملية التنموية فى هذه الأبعاد المحدودة والضيقة، إلا أن الحقيقة غير ذلك، فالأبعاد الغير إقتصادية كامنة وإن لم تظهر فى بنية التحليل الإقتصادى. فطبقًا لمفهوم "النمو" "يمكن تصفية التخلف وتحقيق التنمية أو كما يقال اللحاق بالدول المتقدمة فى أمد زمنى معقول" برفع معدلات الإستثمار لترتفع معدلات التنمية والمصدر الأول للإستثمار هو الإدخار المحلى[٤].

لذلك فالدعوة دائمًا من أصحاب مفهوم "النمو" هى التأكيد على الفوارق بين الطبقات لأن أصحاب الدخول العليا هم وحدهم القادرون على الإدخار ولهم حظ من التعليم والتقدم يؤهلهم لأن يصبحوا منظمين قادرين على الإستثمار"[٥].

فى كتابه "مشكلات الإقتصاد الدولى المعاصر" يكشف "فؤاد مرسى"[٦] التفرقة بين "النمو" والتنمية "من خلال تحليل تناول فيه التجربة الغربية التى شهدت إنتقالاً من الإقطاع إلى الرأسمالية، ما يهمنا فى تحليله أنه نظر إلى عملية الإنتقال بوصفها ناتج عمليات نمو طبيعى نشأت فى أحشاء مجتمعات ماقبل الرأسمالية فدفعت بها إلى النمو الطبيعى، وهى عمليات أربع:

العملية الأولى: تزايد التقسيم الإجتماعى للعمل والقصد هنا الإنتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية ومن الأخير إلى الصناعة الآلية الكبيرة.

العملية الثانية: عملية تراكم قدر أولى من رأس المال وهذا التراكم يتخذ مسارات معينة أهمها أن يبدأ بما يسمى التراكم البدائى أى عمليات نهب وسلب تفضى لتراكم رأسمالى بدائى ثم يتحول رأس المال من التجارة إلى الصناعة.

العملية الثالثة: هى عملية سيادة الإنتاج السلعى أى أن يقوم المجتمع على إنتاج له طبيعة سلعية ونقدية، والإنتاج السلعى هو عبارة عن إنتاج منتجات معدة للتسوق، معدة للتبادل فى السوق وليست معدة للإستهلاك المباشر بواسطة منتجيها وعندها تسود هذه الظاهرة، ظاهرة الإنتاج للغير، فلا تستهلك مباشرة إنما تباع للغير.

العملية الرابعة: تكوين السوق الداخلية.

يتساءل "فؤاد مرسى" هل جرت هذه العمليات فى البلدان النامية؟ يرى "مرسى" إنه قبل أن تكتمل فى هذه البلدان عملية نموها من خلال العمليات الأربع تم إدماجها داخل إطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى "بفرض نمط معين من تقسيم العمل الدولى" الشأن الذى جعل هذه البلدان تعانى من النمو المشوه الذى يعنى "إستمرار علاقات الإندماج فى الإقتصاد الرأسمالى العالمى" ويرى "مرسى" أن النمو سواء فى البلدان الرأسمالية المتقدمة أو فى البلدان النامية "يتم تلقائيًا وعلى العكس لاتوجد تنمية تتم تلقائيًا بل لابد من التدخل الواعى

لإحداثها، ويتمثل جوهر عملية التنمية فى رأى "مرسى" فى "تغيير نمط التقسيم الإجتماعى للعمل، أى إنها عملية التصنيع الثقيل، التصنيع الآلى الكبير، هى عملية العلاقة المتوازنة بين الزراعة والصناعة، هى عملية الإنتاج السلعى، هى عملية المساعدة على تكوين السوق الداخلية فى كل بلد متخلف. عندئذ يصبح بالإمكان إبتداء من تغيير نمط تقسيم العمل الاجتماعى فى الداخل تغيير نمط تقسيم العمل الدولى".

يمكننا القول بأن الفكرة الأساسية التى يطرحها "مرسى" بشأن التفرقة بين "النمو" و"التنمية" أن الأول يحدث بصورة تلقائية ناتج عمليات موضوعية. أما التنمية فهى تعنى التدخل الواعى المقصود لإزالة العقبات والصعاب التى تعترض طريق النمو أو تجعله نموًا مشوهًا.

فى ضوء هذا العرض الموجز يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:-

١- أن كل من مفهوم "النمو" و"التنمية" ينطوى على جهود اقتصادية فى الأساس، لكن الاختلاف يظهر بين المفهومين إذا وضعنا هذه الجهود الاقتصادية فى إطارها الاجتماعى، فمفهوم "النمو" إذا كان ينطوى على معانى كمية تتصل بإحداث الزيادة الكمية، فى الإنتاج، رءوس الأموال، الدخل القومى والفردى... إلخ، فإن هذا المفهوم ينطوى فى الممارسة العملية على إدماج البلد النامى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وإتخاذ هذا الوضع معطى مسلم به أيضًا.

من هنا فمفهوم "النمو" يشير إلى أنه فى الوسع أن تصبح الرأسمالية فى البلد النامى متماثلة للرأسمالية فى البلدان الصناعية المتقدمة.

أما مفهوم التنمية فهو ينطلق من فرضية أخرى مؤداها أن طريق نمو الرأسمالية المحلية فى البلدان النامية مسدود، ليس هذا فحسب، فالرأسمالية المحلية المندمجة فى الإقتصاد الرأسمالى العالمى تمثل فى ذاتها عقبة تمنع إنطلاق العمليات الموضوعية لإحداث النمو الطبيعى، إلا أن النمو هنا مشروط

بتمهيد الطريق لقوى إجتماعية جديدة تتمثل فى الفئات والطبقات غير القادرة إقتصاديًا وإجتماعيًا.

٢- إذا نظرنا إلى التفرقة بين مفهومى "النمو" و"التنمية" المطروحة فى أدبيات التنمية نلحظ أنها تحتوى على مضمون يتصل بالصراع الايديولوجى بين أن يكون المجتمع رأسماليًا أو إشتراكيًا.

الواقع أن هذا الفهم المطروح فى أدبيات التنمية ظل سائدًا أو كتب له الذيوع والإنتشار طوال العقود الأربع السابقة حتى تتدعم الإعتقاد بأن التنمية تعنى قطع الطريق على النمو الرأسمالى. وبما أن القوى الإجتماعية لم تتبلور إيديولوجيًا وسياسيًا حتى يظهر الصراع واضحًا بين القيم والإتجاهات الرأسمالية وبين القيم والإتجاهات الإشتراكية، فإن الدولة وحضورها الطاغى كانت بمثابة البديل الإجتماعى والطبقى الذى قام بقطع الطريق على النمو الرأسمالى.

٣- الحقيقة أن المفهومين معًا (النمو والتنمية) بالمعنى الوارد فى العرض السابق يعكسان نوعًا من المثالية أو الطوبوية، فالمفهوم الأول (أى النمو) يعكس بوضوح نفى التجربة الغربية التى نجحت فى صياغة مجتمع جديد وحضارة وثقافة جديدة بمقتضاها انتقل المجتمع من الحالة الزراعية الإقطاعية إلى الحالة الصناعية الرأسمالية، ففى الحالة الثانية أمكن لحفنة قليلة من الفلاحين بالإستناد إلى التطور التكنولوجى أن تطعم أكثرية من السكان تنخرط فى الأعمال الصناعية والتجارية فى المدينة وفق عمليات واسعة من التخصص وتقسيم العمل. والثابت أن التجربة التنموية الغربية كانت نتاجًا لصراعات إيديولوجية وسياسية بين قوى الإقطاع والكنيسة وبين قوى الرأسمالية الناشئة، ففى هذا الصراع نجحت القوى الثانية بالتحالف مع الملوك أن تقود المجتمع نحو التحولات الرأسمالية التى تبلورت بصورة واضحة فى الثورة الصناعية... أعنى بدايات تبلور برجوازى أمكن معه

كما يرى "سمير أمين"(*) تشكيل تحالفات مع طبقات أخرى تتكون من صغار الملاك العقارين والبرجوازية التجارية والصناعية لمواجهة خطر البروليتاريا الناشئة فى ذلك الوقت. وفى مرحلة أخرى لازالت البرجوازية تعيش فيها أمكن توسيع التحالف بحيث إنها أصبحت تشتمل على البروليتاريا بعد أن تخلت عن هدفها الأصلى وهو إقامة مجتمع لاطبقى.

من هنا مفهوم النمو بالمعنى المطروح يتناول التجربة الغربية من نهاياتها لا من بداياتها وصراعاتها الايديولوجية والسياسية مؤكدًا الإعتقاد بأن التنمية فى الأساس مفهوم إقتصادى يعنى قدرة المجتمع على الإنتاج وصياغة القاعدة المادية التكنيكية متجاهلاً سر هذه القدرة التى تتمثل فى الأساس فى تلك الظروف المادية والفكرية التى من خلالها تخلقت البرجوازية من أحشاء المجتمع القديم.

أما مفهوم التنمية "المستلهم من واقع البلدان الإشتراكية. فقد كشف سقوط النظم الإشتراكية أن الممارسات بها لم تكن تنمية بل كانت تفتح طريق النمو الإقتصادى فى إطار إنجاز المهام الرأسمالية، هذا بالإضافة إلى أن فهم "التنمية" بوصفها مرادفة للإشتراكية أمر لا يتناسب وظروف البلدان النامية. لذلك نميل إلى فهم التنمية بوصفها لا تستهدف إحداث تغيير فى الموازين الطبقية إعتقادًا منا أن إشكالية التنمية بالدرجة الأولى تتمثل فى توافر الشروط اللازمة لبناء القاعدة المادية التكنيكية، وهى شروط إجتماعية سياسية ثقافية فى الأساس تمثل المتغير المستقل لفاعلية الشروط الإقتصادية والتكنولوجية التى تبدو هنا كمتغيرات تابعة، وتتمثل جوهر الشروط التى تلعب دور المتغيرات المستقلة فى تشكيل تحالف واسع يتكون من مختلف الطبقات الإجتماعية التى تستهدف فى آن واحد كسر التبعية نحو الخارج وإرساء بناء القاعدة المادية الصناعية.

من هنا فظروف البلدان النامية تنطلق من خصوصية تحكم تحركها نحو التنمية تتمثل (أى الخصوصية) فى إنه إذا كان السياسى والثقافى هما ناتج

للإقتصادى فى التحليل النهائى إلا أنها فى ظروف البلدان النامية يلعبـــان دور الفاعل فى إحداث التنمية، فعن طريقه يمكن تحويل البرجوازية المحليـــة مـــن الطابع الكومبرا دورى الذى يخدم أهداف رأس المال الـــدولى إلـــى الطـــابع الوطنى الذى يخدم أهداف التنمية فى الداخل فعملية التحويل هنا تقتضى توافر الشروط الثقافية والسياسية التى تتمثل فى إتساع نطاق المشـــاركة السياســـية. ومن ثم إمكانية تشكيل تحالفات واسعة وهو الشأن الذى يجعل فـــى الإمكـــان مواجهة قوى العولمة من موقف الند والقدرة على الفعل.

obeikandl.com

الهوامش

١- فؤاد مرسى، مشكلات الإقتصاد الدولى المعاصر، كتب المالية والإقتصاد النامية ومنشأة المعارف بالإسكندرية، جلال فخرى وشركاه، ١٩٨٠، ص ٧٣ – ٧٥.

٢- السيد يس، فى مفهوم العولمة، بحث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية تحرير أسامة أمين الخولى، الطبعة الأولى / يونيو ١٩٩٨، ص ٢٧.

٣- محمود عبدالمولى، العالم الثالث ونمو التخلف، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٠، ص ٨٥ – ٨٧.

٤- إسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام إقتصادى عالمى جديد، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الإقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦، ص ٦.

٥- إسماعيل صبرى عبدالله، نفس المرجع، ص ٦.

٦- فؤاد موسى، مشكلات الإقتصاد الدولى المعاصر، كتب المالية والإقتصاد، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية، جلال فخرى وشركاه ١٩٨٠، ص ٧٣ – ٧٥.

*- فى كتابه "التنمية العصية من التبعية إلى الإعتماد على النفس فى الوطن العربى "يشير" يوسف صايغ" إلى أن " النمو" مفهوم كمى قابل للقياس يتصل بالتغيرات عبر الوقت فى الحجم الناتج القومى أو الدخل القومى فى شكله الإجمالى أو الفردى ومع أن هناك عوامل إقتصادية وغير إقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات إلا أنها فى ذاتها تظل مفهومًا ذا طبيعة إقتصادية وغير إقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات إلا أنها فى ذاتها تظل مفهومًا ذا طبيعة إقتصادية صافية، فالنمو الفعلى يمكن تحقيقة بدون تحولات أساسية فى هيكلته وموقع القوى الإجتماعية والسياسية أو فى القيم والتوجيهات والتنظيم والثقافة باختصار دون تبدل جذرى فى القوى غير الإقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الإقتصادى. " ص ٣٥